

إسناد فقه هذه المذاهب الأربعة، وأن أول نشأتها كانت في عصر القرون المفضلة.

ثم قبض الله لهؤلاء الأئمة تلاميذ، اشتغلوا بمذاهبهم، فنقحوها وحرروها، وتعاقبت الأزمان فانتسب لهذه المدارس علماء بلغوا شأنا عظيما من العلم فضبطوا الفروع والأصول، وخرجوا المسائل على قواعد الإمام، ورويدا رويدا ظهرت ملامح كل مذهب واستقرت صورته العلمية، والقواعد التي بنيت على مر الأزمان.

ويلغ من شأن هذه المذاهب أن أجمع المسلمون عوامهم وعلماءهم على براءة ذمة من قلد أحدها؛ والأئمة لا تجمع على ضلالة.

فهذه المذاهب حفظ الله بها الأمة ولولاها لاندثرت الشريعة، وقواعدها.

قال الحافظ ابن رجب رسالة في الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة: ثم قل الدين والورع، وكثر من يتكلم في الدين بغير علم، ومن ينصب نفسه لذلك وليس هو له بأهل.

فلو استمر الحال في هذه الأزمان المتأخرة على ما كان عليه في الصدر الأول، بحيث إن كل أحد يفتي بما يدعي أنه يظهر له أنه الحق لاختل به نظام الدين لا محالة، ولصار الحلال حراما والحرام حلالا، ولقال كل من شاء ما يشاء، ولصار ديننا بسبب ذلك مثل دين أهل الكتابين من قبلنا.

فاقتضت حكمة الله سبحانه أن ضبط الدين وحفظه بأن نصب للناس أئمة مجتمعاً على علمهم ودرابتهم وبلوغهم الغاية المقصودة في مرتبة العلم بالأحكام والفتوى، من أهل الرأي

فصب علم الصحابين الجليلين علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود ومن بعدهم عند الإمام أبي حنيفة، وأريد منك عزيزي القارئ أن تلاحظ أن الإمام أبا حنيفة ولد سنة 80 هجريا وتوفي سنة 150 هجريا؛ أي أنه عاش في زمن القرون المفضلة.

وصب علم الصحابين الجليلين زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود ومن بعدهم عند الإمام مالك والذي ولد سنة 93 هجريا وتوفي سنة 179 هجريا؛ وهو ما يعني أيضا أنه عاش في زمن القرون المفضلة.

وأخذ الإمام الشافعي العلم من أهل مكة وجمع بينهم وبين ما عند الإمام مالك و الإمام الحسن الشيباني من أصحاب الإمام أبي حنيفة، فصب علم سيدنا عبد الله بن عباس وتلاميذه وأهل المدينة والكوفة عنده.

وقد ولد سنة 150 هجريا وتوفي سنة 204 هجريا؛ فنكرر لك معلومة مهمة وهو أنه أيضا عاش في زمن القرون المفضلة.

وأخذ الإمام أحمد من أهل العراق فقه الحنفية المسند إلى الصحابة، وأخذ عن الشافعي فقهه الذي دمج فيه فقه أهل مكة والمدينة والكوفة وهو كذلك فقه مسند إلى الصحابة.

وجمع الحديث والآثار حتى أجاب عن ستين ألف مسألة بحدثنا وأخبرنا.

وكان في هذا العصر وما قبله مجتهدون آخرون، أخذ عنهم هؤلاء الأئمة الأربعة.

فهذا إسناد فقهي حسن يريك كيف صبت مذاهب الصحابة في المذاهب الأربعة، ويريك

كيف نشأت المذاهب الأربعة؟

يظن البعض أن المذاهب نشأت بلا سند، وأنها أقوال الرجال، أو أنها صورة بدائية للفقه، وهذا ظن غير صحيح.

أول نشأة المذاهب كانت في عهد الصحابة رضي الله عنهم، كان الناس "يتمذهبون" بمذاهب الصحابة العلماء، حيث لم يكن كل الصحابة مشغولين بالفقه والتدريس، ذكر الإمام الغزالي في الإحياء: لم يَنْصِبْ أحدٌ من الصحابة نفسه للفتوى إلا بضعة عشر رجلا، كابن عباس، وابن مسعود، وأبي الدرداء، وعلي، وحذيفة، ومعاذ، وأبي هريرة، وأنس، وزيد بن ثابت، وعمر بن الخطاب، وعائشة."

نشأت لفقهاء الصحابة مدارس فقهية، وتفقه التابعون ومن بعدهم وفق هذه المدارس والمذاهب .

فكان هناك مذهب: سيدنا عبد الله بن عباس: وانتشر فقهه في مكة، وأخذ عنه عطاء وعكرمة وغيرهم.

ومذهب: سيدنا علي بن أبي طالب وسيدنا عبد الله بن مسعود، وكان ابن مسعود أخذ من سيدنا عمر بن الخطاب من قبل، وانتشر هذا الفقه في الكوفة، وأخذ عنه علقمة ثم إبراهيم النخعي ثم حماد.

ومذهب: سيدنا زيد بن ثابت وسيدنا عبد الله بن عمر: وانتشر في المدينة، وأخذ عنهم الفقهاء السبعة وغيرهم.

مدرسة رواق الحنبليات
قسم الفقه وأصوله



سلسلة تصحيح مفاهيم 1

ماذا تعرف عنه المذاهب الأربعة



إصدارات 1443هـ

والحديث، فصار الناس كلهم يعولون في الفتاوي عليهم، ويرجعون في معرفة الأحكام إليهم.

وأقام الله من يضبط مذاهبهم ويحرر قواعدهم، حتى ضبط مذهب كل إمام منهم وأصوله، وقواعده وفصوله، حتى ترد إلى ذلك الأحكام ويضبط الكلام في مسائل الحلال والحرام.

وكان ذلك من لطف الله بعباده المؤمنين، ومن جملة عوائده الحسنة في حفظ هذا الدين.

ولولا ذلك لرأى الناس العجب العجاب، من كل أحق متكلف معجب برأيه، جريء على الناس وثاب، فيدعي هذا أنه إمام الأئمة، ويدعي هذا أنه هادي الأمة، وأنه هو الذي ينبغي الرجوع دون الناس إليه، والتعويل دون الخلق عليه.

ولكن بحمد الله ومنته انسد هذا الباب الذي خطره عظيم، وأمره جسيم، وانحسنت هذه المفاسد العظيمة وكان ذلك من لطف الله تعالى لعباده، وجميل عوائده وعواطفه الحميمة". اهـ

وفي كلام ابن رجب ما يبين أهمية رتبة الاجتهاد، وأنه ليس كل أحد يبلغ تلك الرتبة ويدعي أن له الكلام في الدين، أو أن له الترجيح بين الأئمة عند الخلاف، فضلاً عن الجزم أن الحق معه وأن الرأي الذي اختاره هو الصواب وعلى الأمة أن تتبع رأيه.

وقد ابتلينا في هذا العصر بمن يخالف المذاهب الأربعة ويزعّم أنهم كلهم أخطأوا الصواب وأصابه هو! ثم ينكر على من يخالف "الراجح عنده" ويرميه بمخالفة الدليل وأنه يلوي عنق النصوص!

وقد قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: "لا يكاد يوجد الحق فيما اتفق أئمة الاجتهاد الأربعة على خلافه، مع اعترافنا بأن اتفاقهم على مسألة لا يكون إجماع الأمة، ونهاب أن نجزم في مسألة اتفقوا عليها بأن الحق في خلافها" اهـ.

فهذا الذهبي وهو من هو يقول: نهاب أن نجزم في مسألة اتفقوا عليها بأن الحق في خلافها.

ثم إن هؤلاء الأئمة وفقهاء مذاهبهم لم يقولوا شيئاً بغير دليل من كتاب وسنة، بل فقههم فقه الدليل، ولكن لكل إمام طريقة في التعامل مع الأدلة والترجيح بين ما تعارض منها.

فيأتي قوم ابتلينا بهم في زماننا يظنون أنهم فهموا من الأدلة ما لم يفهمه الأولون؛ فتجد معاصراً يتصدر للشرح والفتوى يسوق رأيه بصيغة: أنا الحق وترجيحي موافق للدليل، ومخالف لم يوافق الدليل، فيسخر تارة من فقيه صاحب متن، ويزعم تارة أن الفقهاء ضيعوا السنن، ويجزم تارة أن هذا الذي ذكروه لا دليل عليه!

وليته إذ فعل ذلك يوافق عالمًا ويفهمه حق الفهم، بل يقول لك: الحديث حجة بنفسه! وأين فهم السلف الصالح إذن؟ وإنك إن فتحت باب: الحديث حجة بنفسه ولم تستصحب الإجماع الأول، وفهم السلف المنصب في المذاهب الأربعة، فكيف تلوم على العلمانيين تفسيرهم النصوص بمعزل عن السلف؟

قال العلامة المرادوي -رحمه الله- في التحبير: "فإن مدار الإسلام، واعتماد أهله، قد بقي على هؤلاء الأئمة -يعني: الأربعة- وأتباعهم، وقد

ضُبطت مذاهبهم وأقوالهم وأفعالهم، وحررت، ونقلت من غير شك في ذلك، بخلاف مذهب غيرهم، وإن كان من الأئمة المعتمد عليهم، لكن لم تضبط الضبط الكامل، وإن كان صح بعضها فهو يسير، فلا يكتفى به؛ وذلك لعدم الاتباع. وأيضاً فإن أقوالهم: إما أن تكون موافقة لقول أحد من هؤلاء الأئمة وأتباعهم، أو خارجة عن ذلك، فإن كانت موافقة فقد حصل المقصود، ويحصل بها التقوية، وإن كانت غير موافقة كانت في الغالب شاذة لا يعول عليها" اهـ.

فالذي ينبغي علينا في هذا الزمان: أن نعرف مقامنا! ونعرف أن للاجتهاد شروطاً، وأن الاجتهاد أنواع فمجتهد مطلق ومجتهد في مذهب إمام... إلخ، وهذا يوضح لنا أن الترجيح بين الأقوال هو عمل المجتهد وليس عمل غير المتخصص في العلوم الشرعية، ولا هو عمل طالب العلم الذي لم يحصل من علوم الآلة والشرع ما يؤهله للترجيح.

وليس التحصيل الذي يؤهل للترجيح بشيء هين! فليس هو سماع سلسلة فقه وحفظ الأربعين النووية ودراسة الورقات للمبتدئين! بل هو دراسة مستمرة وتحصيل وترقي وتكوين ملكات فقهية.

فمن لم يبلغ ذلك المبلغ، فليلزم حده ولا يعد قدره؛ قال ابن رجب: "ومع هذا فلم يزل يظهر من يدعي بلوغ درجة الاجتهاد، ويتكلم في العلم من غير تقليد لأحد من هؤلاء الأئمة ولا انقياد.

فمنهم من يسوغ له ذلك؛ لظهور صدقه فيما ادعاه، ومنهم من رد عليه قوله وكذب في دعواه.

وأما سائر الناس ممن لم يصل إلى هذه الدرجة فلا يسعه إلا تقليد أولئك الأئمة، والدخول فيما دخل فيه سائر الأمة". اهـ.

ومما ينبغي فهمه: أنه لا يجب على كل مسلم أن يطلب العلم! بل يكفيه تقليد المذاهب الأربعة.

قال الموفق ابن قدامة رحمه الله: وأما التقليد في الفروع فهو جائز إجماعاً فكانت الحجة فيه الإجماع.

ولأن المجتهد في الفروع إما مصيب وإما مخطئ مئاب غير مأثوم فلهذا جاز التقليد فيها، بل وجب على العامي ذلك .

وذهب بعض القدرية إلى أن العامة يلزمهم النظر في الدليل في الفروع أيضاً، وهو باطل بإجماع الصحابة فإنهم كانوا يفتون العامة ولا يأمرؤنهم بنيل درجة الاجتهاد، وذلك معلوم على الضرورة والتواتر من علمائهم وعوامهم" اهـ

وهذا لا يعني أنه يلزم المقلد التزام مذهب واحد، بل يكفيه أن يتعلم ما يقوم به دينه، ويسأل من شاء من أهل العلم الذين أتقنوا مذهباً من الأربعة، فيعمل بما ينقله له عن المذهب، وإذا عسر عليه شيء سأل عالمًا بغير تتبع للرخص واتباع للهوى.

للاطلاع على كتيب موقف المسلم من اختلاف العلماء: يرجى زيارة موقع المدرسة على تليجرام.